

المحتوى المحلي

الإجراءات ونهج العمل المتبع لتطبيق الضوابط تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات



لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة
والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية
في الأعمال والمشتريات

التعريف الوطني للمحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية

المحتوى المحلي هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتقنية ونحوها



آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية SMEs

آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية SMEs

المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة المحلية بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لا تقل نسبة ملكة المواطنين فيها عن 50% من رأسمال المنشأة

تطبق على كل العقود التي تقل كلفتها التقديرية عن 50 مليون - باستثناء عقود التوريد غير مطبقة

تمنح المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة المحلية آليات تفضيل أخرى لدعمها في الحصول على المشاريع الحكومية بالشكل التالي:

- تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية استثناء من تقديم الضمان الابتدائي.
- تمنح الأولوية في التعامل مقارنة بالشركات والمؤسسات الأخرى.

تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية في السعر بنسبة 10%، من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت الأخرى، ومن ثم مقارنته بالسعر الإجمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

هي قائمة المنتجات المصنعة في المملكة العربية السعودية الواردة بوثائق المنافسة، والتي يكون المتعاقد مع الشركة ملزماً بها عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات حسب طبيعة العقد ونوعه.

يجوز للمتعاقد مع الشركة الوطنية للإسكان تقديم طلب استثناء من القائمة الإلزامية بناءً على ضوابط تضعها الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كل المنافسات أخرى

- يتوجب على المتنافس تقديم أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً.
- يتوجب على المتعاقد الالتزام بالقائمة عند تنفيذ العقد.
- يلتزم المتعاقد بتطبيق القائمة في عقود مع مقاوليه من الباطن.

منافسات التوريد أو العقود المختلطة

- يلتزم المتنافس بتقديم أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً، وفي حال لم يتم تقديم أصل المنتج سيتم تلقائياً اعتبار المنتج أجنبياً.
- يستبعد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية، وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية وذلك في عقود التوريد.
- يلتزم المتعاقد بتطبيق القائمة في عقود مع مقاوليه من الباطن.

كرما الاطلاع على **القوائم الإلزامية** من خلال موقع الهيئة.

“ وفي حال وجود أي استفسارات او دعم الرجاء التواصل على البريد الإلكتروني الخاص بفريق المحتوى المحلي : local.content@nhc.sa

العقود المختلطة: كل عقد يحتوي على بنود تتعلق بالتوريد وبنود الأعمال والخدمات الأخرى بكافة صورها وأشكالها وتشمل: عقود التوريد، عقود التركيب، وعقود الإنشاءات، وعقود تطوير البنية التحتية.

القائمة الإلزامية

حالات الاستثناء:

أولاً: الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية للمنتجات الوطنية ويشترط لذلك تحقق في الحالات التالية:

الحالة الأولى: تعذر توفير الكمية المطلوبة ضمن الوقت المخطط له من قبل الشركة أو المتعاقد وفقاً لما هو محدد في الجدول الزمني للتوريد. ويشترط لتحقيق ذلك استيفاء الشركة لجميع الشروط التالية:

1. توفر إفادات مكتوبة من ثلاث منتجين وطنيين أو مورديهم المعتمدين، تثبت عدم القدرة على توفير الكمية المطلوبة حسب الجدول الزمني للعقد.
2. مراجعة الشركة للإفادات، والتأكد من صحتها قبل الموافقة على الاستثناء.
3. في حال كانت المنافسة أو طلب الشراء قابل للتجزئة ولم يكن بمقدرة المصانع الوطنية توفير كامل الكمية المطلوبة من المنتج الوطني، فيجب توريد الكمية المتوفرة من المنتج الوطني وتوريد المتبقي من المنتج الأجنبي.

الحالة الثانية: عدم تقدم أي من المتنافسين أو الموردين بمنتجات وطنية للمنافسة أو طلبات الشراء، ويشترط لتحقيق ذلك دعوة ثلاثة منتجين وطنيين أو مورديهم المعتمدين.

القائمة الإلزامية

حالات الاستثناء:

ثانياً: الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني وسعر المنتج الأجنبي (10%) عشرة بالمئة، ويشترط لتحقيق ذلك استيفاء الشركة لجميع الشروط التالية:

1. توفر ثلاث عروض أسعار للمنتجات الوطنية على الأقل من المنتجين الوطنيين أو مورديهم المعتمدين.
2. توفير عرضي سعر على الأقل للمنتجات الأجنبية.
3. أن يكون الفرق سعري بين أقل سعر تم تقديمه للمنتج الوطني وسعر المنتج الأجنبي الأعلى مباشرة من أقل عرض سعري أجنبي أكثر من (10%) عشر بالمئة، على أن تقوم الشركة بإجراء المقارنة العادلة بين عروض الأسعار المقدمة من حيث التكاليف المشمولة بالعرض، والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - الضرائب والتأمين والرسوم وتكاليف الشحن لموقع التسليم .
4. مراجعة الشركة لعروض الأسعار، وتؤكد من صحتها قبل الموافقة على الاستثناء.

ثالثاً: الاستثناء بسبب الاحتياج لمواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية، ويشترط لتحقيق ذلك استيفاء الشركة جميع الشروط التالية:

1. توفر إفادات مكتوبة من ثلاث منتجين وطنيين أو مورديهم المعتمدين تفيد بعدم القدرة على توفير المواصفات والمعايير المطلوبة للمنتجات.
2. مراجعة الشركة للإفادات، وتؤكد من صحتها قبل الموافقة على الاستثناء.
3. لا يجوز الاستثناء بسبب عدم تحقيق المصانع الوطنية معيار جودة معين طالما أن هذه المصانع قد حققت معيار جودة معادل له.

رابعاً: الاستثناء بسبب وجود متطلبات فنية أو تشغيلية تحتم توريد منتج أجنبي، ويشترط لتحقيق ذلك استيفاء جميع الشروط التالية من قبل الشركة:

1. دراسة الحثيات الفنية والتشغيلية التي حتمت توريد المنتج الأجنبي.

آلية التفضيل سعري للمنتج الوطني

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عامة عن الآلية

تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية، بحيث تطبق مباشرة في عقود التوريد و العقود المختلطة، كما يلتزم المتعاقد بتطبيقها في عقودها مع مقاوليه من الباطن في العقود الأخرى.

خصائص الآلية

- يمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعرياً وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض.
- تطبق هذه الآلية على المنتجات غير المدرجة في القائمة.
- تطبق هذه الآلية إما بشكل مباشر أو غير مباشر:
- التطبيق المباشر: من خلال تفضيل المنتجات الوطنية في عقود التوريد، أثناء مرحلة تقييم العروض.
- التطبيق غير المباشر: من خلال قيام المتعاقد مع الشركة الوطنية للإسكان في كل العقود غير التوريد، بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند شراء ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات، كما يلتزم المتعاقد بتطبيق آلية التفضيل السعري في عقودها مع مقاوليه من الباطن.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عامة عن الآلية

تخصص هذه الآلية لوزن المحتوى المحلي و الشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي وفقاً لمعادلة حسابية تحدد المتنافس الأعلى درجة.

خصائص الآلية

- تطبق على عقود الأعمال والمشتريات إذا كانت التكلفة التقديرية للمنافسة 50 مليون فأكثر.
- تمنح هذه الآلية 30% من التقييم المالي وتشمل كلا من:
 - شهادة المحتوى المحلي
 - نسبة المحتوى المحلي المستهدفة
 - كون الشركة مدرجة في السوق المالية
- تكون نسبة المحتوى المحلي المستهدفة على مستوى المنشأة.



شكرًا لكم